تدابير بناء السلم الاجتماعي في الجزائر بعد الحراك الشعبي ل 22 فيفري2019

Social Peacebuilding Measures After The Popular Movement Of February 22 2019 In Algeria

بحوص بوفنيك * **عبد المجيد رمضان**
المخبر:اشكالية التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي في التجربة الجزائرية.
جامعة قاصدي مرباح ورقلة(الجزائر) جامعة قاصدي مرباح ورقلة(الجزائر)
bahous.boufnik@univ-ouargla.dz ramdane.abdelmadjid@univ-ouargla.dz

تاريخ الإرسال: 01 / 09 / 2020 * تاريخ المراجعة: اليوم / الشهر / السنة * تاريخ القبول: اليوم / الشهر / السنة

ملخص:

قام الحراك الشعبي ل22 فيفري2019 بالجزائر كرد فعل على رفض الشعب الجزائري للعهدة الخامسة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة واستنكاره للأوضاع المزرية المتمثلة في نقص التنمية وسوء توزيع الثروة ، نهب خيرات البلاد من طرف أقلية حاكمة مع تفشي الفساد وكبت الحريات.

فخرج الشعب في مسيرات مليونية رافضة في كافة ارجاء البلاد، مما أدى بالنظام الجزائري الى اتخاذ مجموعة من التدابير لأجل اعادة بناء السلم الاجتماعي وتهدئة غضب الجماهير.

ولم تكن هاته التدابير كافية لإنهاء الحراك لولا جائحة كورونا (كوفيد19)التي أوقفت مسار الاحتجاجات المطالبة بتغيير شامل وجذري. كما تزامنت أزمة الوباء العالمي مع انخفاض اسعار البترول مطلع سنة 2020 الأمر الذي سيؤثر لا محالة على الالتزام بالوعود والتدابير المتخذة.

الكلمات المفتاحية: السلم الاجتماعي- الحراك الشعبي- الجزائر.

Abstract:

The popular movement of february22 ,2019in Algeria was a reaction refusing the fifth mandate of the president Bouteflika which his previous mandates were caracterised by a weak development,misaltocation of wealth, theft of the countrys goods by a minority , the spread of corruption and inhibiting freedoms. Algerian people went out in marches all over the country. The algerian regime took some measures in order to rebuild the social peace and absorb the anger of population.

These measures were not sufficient to end the popular movement if it were not for the corona virus crisis(covid19) that stopped the course of the protests calling for a radical change . Also,the global epidemic crisis coincided with the drop in oil prices in the beginning of the year2020 which will affect the fullfilment of the obligations of the government . ***Keywords: social peace-popular movement –Algeria***

* **المؤلف المرسل**

مقدمة:

يعتبر السلم الاجتماعي من بين مقومات بناء المجتمعات وتماسكها وبنائها.فأي مجتمع لا يمكنه الازدهار والتطور في كافة المجالات إلا بوجود ه.فلقد أضحى هذا المفهوم أمرا ضروريا وأساسيا ، مما حدا بالدول الى السعي قدما لتحقيق السلم الاجتماعي داخل نسقها الاجتماعي. إن تحقيق السلم الاجتماعي عامل أساسي لتوفير الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية والازدهار داخل الدولة. والمحافظة عليه مرهونة بمدى توفر المناخ الملائم داخل الجبهة الداخلية من خلال تمتع المواطنين بالحريات والعدالة الاجتماعية ، المساواة في توزيع الثروة وصيانة كرامة المواطن في جو يسوده ضمان الحقوق والواجبات في كنف القانون. وإذا ما فقدت حالة السلم والأمن والوئام الداخلي أو ضعفت ،فإن النتيجة الطبيعية لذلك هو تدهور الأمن وزعزعة الاستقرار الداخلي في المجتمع وتبدأ الجبهة الداخلية في التذمر والغليان ما يعتبر تمهيدا لبداية موجة من الإحتجاجات في أوساط الجماهير.

لقد عاشت الجزائر مرحلة انتقالية مثّلها الحراك الشعبي بطابعه السلمي منذ 22 فيفري 2019 منددين بالأوضاع السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية المتردية مطالبين بتغيير كلي للنظام القائم.واتخذ القائمون على الحراك الشعبي من "يوم الجمعة "موعدا للتظاهر السلمي يتم فيه التقاء كافة أطياف المجتمع لإسماع مطالبهم والدفاع عن حقوقهم في كل المدن الجزائرية ابتداء من العاصمة.

فالحراك الشعبي جاء ،بعد عشرين سنة من حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة،مثّل فيها صعوده حينها الى السلطة نهاية مرحلة عاشتها البلاد منذ الغاء المسار الانتخابي عام 1992.وقبل به الجميع تقريبا معتبرين اياه مخرجا اضطراريا من الأزمة التي كانت تهدد الدولة في وجودها بعد العشرية السوداء خلال سنوات التسعينات عاقدين عليه أملا كبيرا سوف يُخرج البلاد من أزمتها ويعيد لها مجدها ومكانتها على الساحة الإقليمية والدولية. إلا أن فترة 20 سنة من حكمه وما تميزت به من اغراق البلاد في حالة من الفساد السياسي ،الاقتصادي والاجتماعي،جعلت الجزائريين يخرجون الى الشارع مطالبين بالتخلص من قبضة ما صار يعرف بالقوى "غير الدستورية"أو كما اصطلح الجزائريون على تسميتهم ب (العصابة). وازداد غضب الجماهير وتضاعفت أعداد المشاركين في المسيرات حتى فاقت الملايين ، وهو ما بات يهدد استمرارية النظام القائم .الأمر الذي جعله يسعى جاهدا لشراء السلم الاجتماعي وإعادة بنائه من جديد عبر مجموعة من التدابير المتخذة للمحافظة على بقائه واستمراريته. من

خلال ما سبق ذكره ولدراسة هذا الموضوع تم طرح الاشكالية التالية:

ما هي التدابير التي اتخذها النظام الجزائري لأجل بناء السلم الاجتماعي بعد الحراك الشعبي ل 22 فيفري 2019؟

للإجابة على هاته الإشكالية، قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما لمقصود بكل من السلم الاجتماعي والحراك الشعبي؟
- فيم تتمثل التدابير المتخذة من طرف النظام الجزائري لأجل بناء السلم الاجتماعي؟

فرضيات الدراسة:

- تساهم التدابير المتخذة من طرف النظام الجزائري في بناء السلم الاجتماعي.
- بناء السلم الاجتماعي مرتبط بمدى صدق نوايا النظام الجزائري في الوفاء بالتزاماته من خلال التدابير التي اتخذها.

أولا: الإطار المفاهيمي للسلم الاجتماعي وللحراك الشعبي:

إن تطور أي مجتمع مرتبط بدرجة استقراره ومدى توفر المناخ الملائم للعيش بسلام في كنفه وهو ما يضمن رضى مواطنيه وعدم تذمرهم واحتجاجهم. فشبكة العلاقات الداخلية بين مختلف الأفراد والفئات المكونة له مهمة جدا،فسلامتها تعتبر دلالة على صحة المجتمع وإمكانيات نهوضه ونموه،بينما اهتراؤها هو دلالة على التخلف وقلة الوعي.

1.ماهية السلم الاجتماعي:

يعتبر السلم الاجتماعي عاملا مهما في استقرار المجتمعات والدول وفي ازدهارها ونموها.فلقد شكّل بناء السلم الاجتماعي والشعور بالأمن و الاستقرار هاجسا ملازما لحياة الأمم ،بحيث ارتبط تاريخها بالسعي الدؤوب نحو تحقيقه بالرغم من أن المجتمعات البشرية تتفاوت في مسألة تحقيقه رغم توفر بعضها على كل المقومات الاقتصادية والبشرية والمادية التي تتيح لها المحافظة على استقرار جبهتها الداخلية وتقوية الولاءات الداخلية للمواطنين ، إلا أن سلمها الاجتماعي يتصف بهشاشته.

1.1. مفهوم السلم الاجتماعي وأهميته:

إن نشر ثقافة السلم داخل المجتمع الواحد مهمة جدا لأنها تثير في الأفراد فطرتهم النقية ووجدانهم الانساني بحيث تغرس في عقولهم انماط التفكير بموضوعية وعمق خدمة لواقعهم ومستقبلهم الاجتماعي والوطني .كما تلفت انظارهم الى التحديات الكبرى المحدقة بهم وبأوطانهم وتدفعهم الى التنافس بايجابية لأجل البذل، العطاء ،الابداع والإنتاج.

1.1.1. مفهوم السلم الاجتماعي:

لغة: يعتبر السلم في مقدمة القيم الانسانية الرفيعة والسامية. فهو قيمة محورية في الحياة.فالسلم يعبر عن ميل فطري في اعماق كل انسان ورغبة جامحة في اوساط كل مجتمع سوي ويشكل غاية نبيلة منشودة لجميع الشعوب. فالسلم هو السلام عموما،مما يقتضي توفر المظاهر الإيجابية كالهدوء والاستقرار وغياب المظاهر السلبية مثل العنف والتطرف والصراع.في حين أن كلمة "الاجتماعي" مصدرها من الاجتماع أي الإلتقاء.(المومني،2017،ص120)

ومنه فالسلم الاجتماعي لغة يعني الأمن،الهدوء والاستقرار للمجتمع أو الجماعة التي تعيش في مكان واحد.

اصطلاحا: يقصد بالسلم الاجتماعي،حسب حسن الصفار،:"حالة الهدوء والاستقرار والوئام والانسجام داخل المجتمع نفسه وفي العلاقة بين شرائحه وأفراده وقواه المتعددة المختلفة.وعليه فإن السلام لا يعني فقط غياب العنف بكافة أشكاله،ولكنه يعني أيضا صفات ايجابية مرغوبة في ذاتها مثل الحاجة الى التوصل الى الاتفاق والرغبة في تحقيق الانسجام في العلاقات بين البشر وسيادة حالة من الهدوء في العلاقات بين الجماعات المختلفة."(الصفار،2002،ص39). وعرَفه البدوي بأنه:"توافر الإستقرار والأمن والعدل والكافل لحقوق الأفراد في مجتمع ما،أو بين مجموعة من المجتمعات والدول." (المومني،ص120) كما عرَفه العروي على أنه:"ذلك التعايش والاستقرار التام بين شعوب وأعراق مناطق مختلفة نتيجة التفاهم وحسن الجوار واحترام الرأي الآخر وتقبل التعايش مع كافة أطياف المجتمع واختلافاتهم وحل جميع المشاكل بالطرق السلمية دون اللجوء للحرب و للعنف."(المومني،ص120)

نستلهم من التعريفات السابقة أن بالسلم الاجتماعي يتوفر الاستقرار ،الأمن والعدل الكافل والضامن لحقوق الأفراد في مجتمع ما .فهو الوفاق والوئام بين أفراد المجتمع بكل أطيافه. فيصبح بذلك مكوّنا من مكوّنات البلدان

وتنميتها.وترسيخه منوط بكل مواطن لأجل استمرارية منظومة التنمية في كنف الأمن. وكذلك يجب تظافر جهود الجميع ،مواطنين كانوا أم مؤسسات الدولة.

وبناء على ما سبق ذكره ،فيمكن تعريف السلم الاجتماعي على أنه الهدوء والاستقرار الذي يسود المجتمع بمختلف فئاته مما يولّد حالة من الانسجام والوئام والتوافق تنبع عن شعور الإنسان بأمنه الاجتماعي.

2.1.1.أهمية السلم الاجتماعي:

إن تحقيق السلم الاجتماعي عامل أساسي لتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع.وإذا ما فقدت حالة السلم والوئام الداخلي أو ضعفت فإن النتيجة الطبيعية لذلك هي تدهور الأمن وزعزعة الاستقرار حيث تعمُّ الفوضى والاحتجاجات والصراعات.

فأهمية السلم الاجتماعي تكمن في تحقيق التنمية والتقدم حيث يتجه الناس صوب البناء والإنتاج ويتركز اهتمامهم نحو المصالح العامة المشتركة وتتكاتف الجهود لأجل خدمة الوطن والمجتمع. وتندرج تلك الأهمية فيما يلي:

- فرض الأمن ،النظام والاستقرار في المجتمع مع حماية مصالح الأفراد والجماعات لأجل تحقيق الاندماج والانسجام ونبذ الفرقة والخلاف.
- ضمان وترقية الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين والحفاظ عليها.
- العمل على ترقية الممارسة الديمقراطية وحرية التعبير في إطار القوانين والتنظيمات من خلال انشاء الجمعيات و الأحزاب وإجراء انتخابات شفافة ونزيهة مع اعطاء حرية الاختيار للشعب.
- تحقيق المساواة أمام القانون بين الجميع على اختلاف الألوان والأجناس والقوميات.
- إن سيادة السلم الاجتماعي تؤدي الى بسط الاستقرار والأمن.وهما من القواعد الأساسية الخاصة بالتنمية والتطور و الازدهار والرقي بالمجتمع من حال الى حال أفضل.
- زرع الطمأنينة والراحة في النفوس بين أفراد المجتمع وهو ما يؤدي الى انتشار الحب والألفة بينهم وبالتالي يعمّ التعاون وتزول الفوارق .

2.1. مقومات السلم الاجتماعي:

لقد تعددت مقومات السلم الاجتماعي،لكن أغلب الباحثين أجمعوا على مجموعة من المقومات نذكر منها:

1.2.1. وجود سلطة ونظام:اثبتت التجارب أن كثيرا من الشعوب التي غابت فيها سلطة الدولة عانت الخراب والصراع والاقتتال وغاب فيها السلم الاجتماعي.فلا يمكن الحديث عن سلم اجتماعي دون وجود للدولة تضبط كل الامور وتحافظ على النظام والأمن وعلى سلامة المواطنين وتنظم كافة المصالح والأعمال.

فلا يستغني أي مجتمع عن السلطة والحاكم والنظام الذي يدير شؤونه وتعمل القوى المختلفة تحت سلطة ذلك النظام.

2.2.1. تعزيز الادارة السلمية والتعددية:تعتمد الإدارة التعددية في عملها على الإدارة السلمية للتنوع، تحفظ الجماعات المتنوعة للعيش في سلام وأمان ضمن مساحات التعبير الحر في جو من الإحترام المتبادل بين كافة أطياف المجتمع. ومع وجود هذا الإختلاف والتنوع، توجَب على الدولة ضمان الحقوق والمصالح للجميع دون تمييز في اطار المصلحة المشتركة في كنف الوطن الواحد.

3.2.1. الاحتكام الى القانون: إن المجتمع الذي يتساوى فيه الناس أمام القانون وينال كل ذي حق حقه وتسوده العدالة ولا تتميز فيه فئة عن اخرى،فإنه تتوفر فيه خاصية السلم الاجتماعي والتعايش بين الجميع وتقلّ فيه دوافع العدوان وعوامل النزاع والعنف والصراع والفوضى.

ويعدُّ الاحتكام الى القانون لإقامة العدل من بين أبرز مقومات السلم الاجتماعي. فبدون قانون يحكم بين الأفراد والجماعات ،تدب الفوضى والخلافات والصراعات والحروب.وهو ما قد يهدد السلم الاجتماعي وأركانه.
إن حكم القانون يعني عددا من النقاط التالية:
- جميع الأفراد متساوون أمام القانون ،بغض النظر عن اختلافهم في اللُّون أو الجنس أو الدين.
- تقوم مؤسسات العدالة، ممثلة في (الشرطة ،الدرك، النيابة، المحاكم)،على تطبيق القانون على الجميع دون تمييز بين مواقعهم الاجتماعية أو انتماءاتهم الدينية والعرقية أو نفوذهم السياسي.
- يكون اللُّجوء الى مؤسسات العدالة ميسورا ومكفولا للجميع ولا يتحمل فيه الشخص أعباء مالية تفوق امكانياته المادية.
-تتم محاكمة الشخص امام القاضي العادي .ولا يتم توجيه أية اجراءات استثنائية بسبب الانتماء السياسي أو الديني أو المذهبي. مع تطبيق الاحكام القضائية في اطار زمني معقول دون تضييع حقوق المواطنين ودون أي تأخير أو تسويف .
من هنا فإن القانون يكون هو السيد يعلوا ولا يُعلى عليه،ويجب أن تُحكم مؤسسات القانون بالعدل. وفي هذا الصدد يؤكد المفكرون الغربيون أن الغاية النهائية لنظرية دولة القانون تتلخص في ضرورة ايجاد آليات تحدُ من سلطان الدولة بكيفية يحدث معها التوازن المأمول بين السلطة والحرية في المجتمع. (شبيلي،2018،ص114)
4.2.1. وجود اعلام حر:يحتاج المجتمع الى إعلام تعددي يساعده على ممارسة التعددية من ناحية،ويكشف الأمراض الإجتماعية والسياسية والثقافية من ناحية اخرى بغرض معالجتها والرقي بالمجتمع.وينبغي أن يكون الإعلام هادفا يسعى الى غرس قيم المواطنة الصحيحة كحب الوطن والتحلي بالقيم الوطنية الخالصة التي تقوم على التسامح ،الإخاء ،العدل ،نبذ العنف والتفرقة.
إن دور الاعلام هام جدا في التنشئة السياسية و توعية المواطنين .فهو سلاح ذو حدين فقد يكون أداة بناء للمجتمع ولقيم السلم الاجتماعي ونبذ الفرقة ويساهم في توحيد الصفوف وتعبئتها، كما يمكن أن يصبح معول هدم إذا لم يحسن استخدامه ،فنجده يزرع الفرقة ويؤجج الأوضاع بين مواطني الوطن الواحد فتؤدي الى نشوب الصراعات والحروب. وفي المجتمعات المتعددة الطوائف ،فإنها قد تؤدي الى حد الصراعات الطائفية والاقتتال.
5.2.1. ضمان الحقوق والمصالح المشروعة لفئات المجتمع: في حالة المجتمعات المتنوعة والمتعددة عرقيا وطائفيا او دينيا او مذهبيا،فينبغي أن يشعر الجميع بضمان حقوقهم ومصالحهم المشروعة في كنف القانون والنظام ومن خلال التعامل الاجتماعي.
فهذا يؤدي الى زرع الائتلاف والتعاون والثقة بين كافة حساسيات المجتمع وأطيافه مع توطيد الاندماج الاجتماعي. وهو ما يُجذَر للسلم في أوساط المجتمع ويقف سدًا منيعا في وجه أبواب الفتن والنزاعات وبالتالي غرس ثقافة التعايش مع البعض وهو ما يعزز ويرسخ السلم الاجتماعي داخل المجتمع.
6.2.1. الحكم الراشد: إن الحفاظ على السلم الاجتماعي في أي مجتمع يحتاج الى حكم راشد ،لأن كثيرا من الإحتجاجات الشعبية والقلاقل والإضطرابات تحدث من جراء الإستبداد وغياب المشاركة السياسية ومن انتشار الفساد وسرقة المال العام.من هنا يحتاج السلم الاجتماعي الى مناخ من الديمقراطية ، الحريات ،المساواة ،الشفافية ، التمكين، المشاركة، ومحاربة الفساد.ان الحكم الراشد مرده مجموعة من المؤسسات والشبكات والتعليمات والتنظيمات والمعايير ذات الاستخدام السياسي والاجتماعي للفاعلين العموميين والخواص،والذي يساهم في في استقرار المجتمع والنظام السياسي،وفي توجيهه والقدرة على حكمه،والمقدرة لتزويده بالخدمات وضمان الشرعية.(شبيلي،ص113)

7.2.1. حرية التعبير: تعدُّ حرية التعبير من مستلزمات عملية بناء السلم الاجتماعي في أي مجتمع كان. فمن الثابت أن المجتمعات تقوم على التعددية الثقافية والدينية العرقية والسياسية.فلكل طرف ما يود تحقيقه من مطالب.فلا يتحقق السلم الاجتماعي دون اتاحة الفرصة للجميع بمختلف مشاربهم وتنوعها للتعبير بكل شفافية عن وجهات نظرهم بشرط احترام الثوابت الدستورية.

8.2.1. العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي: تعدُّ العدالة الاجتماعية ركنا أساسيا من أركان السلم الاجتماعي،بحيث لا يتحقق إذا كانت أقليته تحتكر كل شئ على حساب غالبيته المضطهدة التي تفتقر الى كل شئ.فهنا يكون الصراع بين الطرفين هو السمة الغالبة.

لا يقتصر مفهوم العدالة الاجتماعية على المشاركة في الثروة وتوسيع قاعدة الملكية لتشمل قطاعات عريضة في المجتمع والحصول على نصيب عادل منها،بقدر ما يمتد مفهومها ليشمل المكانة الاجتماعية التي تتحقق من خلال مؤشرات واضحة كالتعليم،الصحة،التشغيل...وتقتضي العدالة الاجتماعية انتفاء كل اشكال المحسوبية والوساطة والرشوة.في حين أن التكافل الاجتماعي يهتم بحاجات الفرد الإنسانية من مأكل وملبس وسكن وغيرها.وفي حالة عدم تغطية هاته الحاجات لسبب ما يقع الإنسان في أزمة وضيق تدفعه للخروج عن طوره والاحتجاج والتمرد.ومن أبرز العقبات أمام تحقيقه للوصول الى السلم والاستقرار في المجتمع هو النظرة غير السلمية ازاء اصحاب رؤوس الأموال ومحتكري الثروة.فإلغاء الطبقة المتوسطة في العديد من البلدان العربية تعدُّ من العوامل الأساسية لتكريس الاستبداد السياسي والتخلف الاقتصادي فتكون النتيجة الحتمية هي الاضطرابات والاحتجاجات الشعبية والثورات.

3.1. آليات حماية السلم الاجتماعي:

إن تحقيق السلم الاجتماعي عامل أساسي لتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع.وإذا ما فُقد أو ضعُف السلم،فإنه من الصعب حينها الحديث عن استقرار مجتمعي لتكون النتيجة الطبيعية لذلك هي تدهور الأمن وزعزعة الاستقرار، وهو ما يمس بجوهر الأمن القومي للدولة في ظل انتشار مخاطر التهديد زمانا ومكانا وبأساليب متقدمة. وطبقا للتغييرات العالمية المتفتحة على المجتمعات في ظل العولمة التكنولوجية التي تتميز بسرعة التواصل والاتصال عبر وسائل التواصل الاجتماعي بحيث أن الشرارة للعديد من ثورات الربيع العربي والحركات الاحتجاجية والاجتماعية وموجات الحراك الشعبي انطلقت من هذا الفضاء الافتراضي. وعليه نجد من المهم جدا البحث على الآليات التي تمكننا من منع تدهور حالة السلم الاجتماعي سواء من الداخل أو لمجابهة تلك التهديدات المناوئة خارجيا.ويمكننا أن نوردها في مايلي:

1.3.1. آليات قانونية: يُعدُّ القانون أهم وسيلة من وسائل الضبط الإجتماعي يتم الإرتكاز عليها في عملية ضبط سلوك الأفراد وعلاقاتهم ببعض داخل المجتمع.وكما يصفه " رسكو باوند" بأنه علم الهندسة الاجتماعية الذي ينم عن طريقه تنظيم علاقات الأفراد الانسانية في المجتمعات المنظمة سياسيا. (القيسي،2017،ص ص 9-12) للقانون دور أساسي في الحفاظ على التحام أفراد المجتمع وتماسكهم واستقرارهم ،وذلك من خلال تحقيق العدالة وتوفير الحرية والأمن والتزام الأفراد بالقواعد والأوامر التي تصدرها السلطات العليا بقوة القانون.ويُعد القانون الدستوري حجر الزاوية الأول في تحديد الأبعاد الوظيفية للقوانين النافذة داخل المجتمع.ذلك ان تطبيق مبدأ سيادة القانون واحترامه والالتزام به من أعلى سلطة داخل الدولة الى ادناها يُعدُّ أمرا في غاية الأهمية لتدعيم أمن المجتمع وحسن سير انتظامه واستقراره.

2.3.1. آليات سياسية: تُعد السياسة الأداة الأكثر تأثيرا وتأثرا بالمجتمع،كونها تسعى الى الحكم بطريقة منتظمة لتحقيق غايات وأهداف تصبُّ في خدمة المجتمع بمختلف فئاته في اطار الشرعية السياسية. ولذا فإنها تؤثر بصورة

ايجابية فيه كلما انتظمت صورة الحكم الممارس من قبلها بآليات قانونية معتبرة.بينما على العكس من ذلك،سيكون تأثيرها سلبي كلما استند الحكم فيها على أهواء بعيدة عن الآليات الدستورية الضابطة لها ولأدائها. إن السير بموجب الدستور في التعامل السياسي سيفضي بالضرورة الى مجتمع متماسك خصوصا في الدول المتقدمة المعروفة بانتظام دستوري.في حين أن التعددية الحزبية الغير منتظمة بالأنظمة والقوانين الضابطة ستكون احدى العوامل المتسببة في الفوضى والتشتت المجتمعي.فالبيئة المكونة لمجتمع ما تلعب دورا اساسيا في عملية النضج السياسي لدى افراد المجتمع،فكم من دول تتبع نظام التعددية الحزبية وتعاني من حالة الفوضى.وكم من دول تتبع نظام الثنائية الحزبية وتحظى باستقرار سياسي – اجتماعي ايضا.فالعبرة هنا مرتبطة بدرجة الوعي السياسي لدى المجتمع.

3.3.1. آليات اجتماعية: يُعد القانون الضامن الأساسي لاستقرار المجتمعات بما يتضمنه من آليات تستند اغلبها لمبدإ العقاب والثروة.فهو يحدد التوجهات العامة التي يسير بموجبها جميع الأفراد المكونين للمجتمع.

4.3.1. آليات ثقافية: إن المجتمع المتعلم أكثر قوة واقتدارا من سواه المتخلف .فهو عصي على الاختراق في حالات التأثيرات المناوئة.ولذا فإن تدعيم العلم والمعرفة يفضيان الى زيادة الوعي الادراكي للمجتمعات،وهو ما يقود الى الوصول الى المجتمع المتمدن. إن تعزيز المبادئ والقيم السلوكية والأفكار الايجابية البنَاءة في المجتمعات تقود الى تحقيق أرضية جديدة من مفاهيم السلم الاجتماعي ومبدأ حسن التعايش السلمي مع الآخر مع نبذ العنف وتفضيل اللجوء الى وسائل سلمية وقانونية لحل أي نزاع.ذلك أن تعزيز الشعور القوي بالانتماء في المنظومة القيمية للمجتمع سيقف سدًا منيعا في وجه كل محاولات الاختراق أو هدم النسيج الاجتماعي أو احداث فوضى وصراعات داخل المجتمع.

2- ماهية الحراك الشعبي:

إن من لا يعرف الشأن الجزائري ،ربما يتبادر الى ذهنه عند مشاهدته الحراك الشعبي ل22فيفري2019 التساؤل عن سبب خروج أزيد من 16 مليون مواطن من مجموع حوالي 45 مليون جزائري ؟ ألم يكن مفروضا على الجزائريين التعبير عن رفضهم وتذمرهم من الاوضاع عبر الأطر السياسية والجمعوية والنقابية الممثلة لمختلف التيارات السياسية والفئات الاجتماعية والنخب؟

فشكليا هناك أزيد من 70 حزب سياسي معتمد وأكثر من 120 صحيفة يومية في الجزائر كلها تناقش الشأن السياسي،وعشرات القنوات التلفزيونية المستقلة نسبيا وبرلمان تعددي ومجالس منتخبة تعددية محلية و ولائية،وحوالي 100ألف جمعية معتمدة. بمعنى آخر، ظاهريا، كل الأطر متوفرة للتعبير عن انشغالات المواطن الجزائري،ولكن وظيفيا هاته الأطر غير مفعَلة وفاقدة للمصداقية لدى ذلك المواطن، مما يدفعه للخروج للشارع لحظة استياء عامة للتعبير عن سخطه ورفضه ، وهو ما كان بالفعل في يوم الجمعة22 فيفري2019. (بكيس،2020 أ، ص ص15-16).

1.2 .مفهوم الحراك الشعبي:

ان مصطلح "الحراك" بفتح الحاء اسم مشتق من فعل ثلاثي أصله: حرَك ،ويعني الحركة التي تعبَر عن كل مظهر عام من مظاهر النشاط ، وهي بذلك السكون. جاء في لسان العرب لإبن منظور: "حرَك": الحركة ضد السكون .حرُك يحرُك حركة وحركا وحركه فتحرك، قال الازهري وكذلك يتحرك.

"إن الحراك الشعبي مظهر من مظاهر الإحتجاج المدني المعاصر يمتاز بالوعي واجتناب العنف المسلح كوسيلة للتغيير الجذري. تتفاوت صوره من مجتمع لآخر . إلا أن طبيعة الحراك واحدة وهي المطالبة بتغيير النظام السائد وبناء دولة تستجيب لمعايير دولة الحق والمواطنة وتصبوا لتحقيق الحرية وحقوق الإنسان. " . يشير مفهوم الحراك الشعبي الى التقاء جماعة من الناس حول محاولة التغيير الاجتماعي والسياسي كليا أو جزئيا في نمط القيم السائدة

والممارسات السياسية ،وذلك بين المواطنين الذين يجدون في الحركة تجسيدا لمعتقداتهم ونظرتهم للوضع الاجتماعي المنشود .

ويقابلها في اللغة الانجليزية لفظتين ذات مدلولين مختلفين نسبيا،فالحراك بمعنى Mobility يقصد به فعل التنقل من مكان الى آخر،أو من طبقة الى أخرى...إلا أن هذا لا يتوافق مع الحراك الجزائري. وبالتالي تكون اللفظة الثانية Movement هي التي تدل دلالة قوية على موضوعنا والتي يقصد بها الحراك السياسي والاجتماعي ضمن المكان نفسه.(بوعرفة،2019،ص ص11-13) .

وعليه فالحراك الجزائري لا يعني التنقل والهجرة ،بل يعني الحركة الاحتجاجية والنضال السياسي من أجل تغيير الوضع القائم الى وضع أكثر أمنا واستقرارا. وعليه يمكن أن يشترك اللفظان في معنى التنقل اذا نظرنا الى الأمر من زاوية الانتقال من نظام معين الى نظام آخر راشد ،أو من شرعية تاريخية الى شرعية سياسية. عموما يقصد بالحراك الشعبي على أنه:"يعبر عن الحراك الاحتجاجي داخل الفضاء العمومي عن أزمة النسق السياسي،بحيث لم يعد بإمكان خطاب الفاعل السياسي وأدواته التنفيذية اقناع المواطنين بالاحتكام الى المؤسسات والأجهزة الادارية العمومية في طرح مطالبهم والتكفل بها،فيُقدمون على الاحتجاج."

(سعود و مهورباشة،2016،ص96)

فالحراك الشعبي كشكل من أشكال الحركات الاحتجاجية مرتبط بإبداع أفراد المجتمع .فهو يعبر عن موروثهم الثقافي وعن الظروف الاجتماعية والأمنية التي عايشوها.ولعل من أهم عوامل نجاح هذا النوع من الحركات الاحتجاجية في العقود الاخيرة هو سلميتها وتفادي استعمال العنف في العمل الاحتجاجي. والحراك الشعبي الجزائري ،بحسب الدكتور بوحنية قوي، هو"ظاهرة سياسية واجتماعية ودستورية معقدة وعصية على الفهم السهل بحكم تداعياتها السريعة.فقد اسقط مجموعة من المسلمات التي كانت عصية على السقوط في زمن قريب."(قوي،2019، دص)

خلاصة القول إن الحراك الشعبي هو عبارة عن حالة من الغضب العام التي تُعبَر عنها فئات المجتمع التي تشعر بالتهميش بأن لا أحد يسمع صوتها مما يجعلها تعبَر عن الغضب في شكل حركات احتجاجية سواء أكانت سلمية أو غير سلمية في شكل اعتصامات ،اضرابات ، مسيرات ، تجمُّعات ، تجمهر أو تظاهر.وقد يصل الأمر في بعض الأحيان الى حد استخدام هاته الفئات للمارسات العنيفة كالحرق او قطع الطريق من اجل التعبير عن مطالبها ومحاولة الضغط على اصحاب القرار.

إلا أن ما ميَز الحراك الشعبي الجزائري هو سلميته التي اشاد بها المجتمع الدولي وهو ما أبان عنه الشعب الجزائري من درجة كبيرة من الوعي والسلمية والوطنية برغم أن المسيرات والتجمعات كانت بالملايين وعمَت كامل ربوع الوطن.

.2.2.أسباب الحراك الشعبي ل 22فيفري2019 بالجزائر:

هناك الكثير من الأسباب التي دفعت بالمواطنين الجزائريين للخروج للشارع في حراك شعبي قُدر بالملايين كل جمعة.دون نسيان مسيرات الاساتذة والطلبة الجامعيين كل ثلاثاء وإن كان مجال حراكها وحدوده ينحصر في الجامعات الكبرى(الجزائر،وهران،قسنطينة...) وتتمثل هاته الأسباب فيما يلي:

1.2.2. الأسباب السياسية:

تعددت الأسباب السياسية التي فجَرت الشارع الجزائري وجعلت الجماهير تخرج في مسيرات حاشدة . وسنوردها فيما يلي:

- **العهدة الخامسة في ظل غياب الرئيس:** يعتبر اعادة ترشيح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة القطرة التي أفاضت الكأس والشرارة التي اشعلت الحراك الشعبي.وهذا راجع الى عجزه ووضعه الصحي المتردي الذي لا يسمح له بتأدية مهامه بصورة عادية من جهة،وتدني المستوى المعيشي للمواطن الجزائري مع كثرة البيروقراطية والفساد من جهة اخرى. ولقد عملت أحزاب الموالاة ممثلة في حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وحزب تاج وغيرها من التسويق للعهدة الخامسة للرئيس بوتفليقة عبر ابراز نضاله السياسي وماضيه الثوري وانجازاته الاقتصادية ،الأمنية والاجتماعية،من خلال تكريمه المتواصل عبر "صورته" أي احضار صورة الرئيس في كل المحافل عوضا عنه. وهو ما اعتبره الشعب الجزائري استغفال له واستفزاز لمشاعره ،فتجسدت بوادر الرفض الشعبي في الشارع عبر التظاهرات التي تم تنظيمها وتنسيق معظمها عبر مواقع التواصل الاجتماعي لأجل بناء الوعي المجتمعي وخاصة عبر الفايسبوك.

وكانت أول ردة فعل لرفض العهدة الخامسة من ولاية خنشلة شرق البلاد التي قام فيها المتظاهرون والمحتجون بإزالة صورة الرئيس من فوق البلدية و الدوس عليها.(مقدم و بن حوى،2019،ص98)

- **انتشار الخطاب السياسي غير المتزن والاستفزازي:** إن ما اثار حفيظة الجزائريين هو التصريحات الاستفزازية بلهجة التهديد لكبار المسئولين في الدولة من أنه في حالة عدم ترشح بوتفليقة لعهدة رئاسية خامسة ستشهد البلاد نزاعا أهليا مفتوحا وأن الحراك سيتحول الى فوضى وعنف مثلما حدث في سوريا كتصريح الوزير الأول السابق احمد أويحي قائلا" أن الربيع العربي في سوريا بدأ بالورود وانتهى بالحرب".

إن أحزاب السلطة أو ما يصطلح عليها "أحزاب الموالاة " بدأت بتبني الخطاب الاستفزازي غير المتزن متحدية كل من يريد تغيير الاوضاع وكل من يشتكي الوضع السياسي القائم.ونفس الشئ يقال على الخطابات غير المتزنة للوزير الاول السابق عبد المالك سلال والتي لا ترقى الى مستوى منصبه بحيث كل ذلك استفز المواطن الجزائري وجعله يعزف عن الفضاء السياسي وينسحب تدريجيا عن الساحة السياسية.والغريب في الأمر أن أحزاب الموالاة بدأت تُسوق للنموذج السياسي الجزائري كنموذج جذاب ومتميز للديمقراطية يمكن تصديره للدول العربية والإفريقية. (مقدم وبن حوى ، ص98)

- **الفساد السياسي وسطوة المال الفاسد على المواعيد الانتخابية:** إن الوضع السياسي المتعفن افقد النظام الجزائري المصداقية والشفافية السياسية حتى خسر ثقة المواطنين.وكانت العهدة الثالثة من أسوأ العهدات على الحياة السياسية خصوصا مع مرض الرئيس واستغلال اخوه السعيد بوتفليقة الفرصة بحجة كونه مستشاره وعمل على اخضاع الاحزاب السياسية وأرباب الاعمال بشتى الوسائل.وقام بإدخال المال الفاسد في اللعبة السياسية حتى يصل الى مبتغاه بواسطة الحزب العتيد"جبهة التحرير الوطني" بواسطة بعض الاحزاب السياسية بحيث اضحى الترشح لمختلف المجالس لمن يدفع اكثر وليس لذوي الكفاءة . (مقدم وبن حوى ، ص98).

كما أصبح البرلمان بغرفتيه تحت سيطرة النظام الحاكم ويمرر ويصادق بالأغلبية على كل القوانين لصالح السلطة.وفقد المواطن كل ثقة فيه. وصار ينعته بمختلف النعوت ،فأحيانا يصفه "برلمان الحلاّقات" لنوعية التركيبة البشرية التي تشكّله و"برلمان الشكارة" أي المال ومعناه الحصول على مقعد في البرلمان لمن يدفع أكثر. وفي ظل هاته الاحداث تعقدت الأمور وأفرزت"أزمة المجلس الشعبي الوطني" عبر الانقلاب على رئيسه العربي ولد خليفة،ثم تغييرات غير مسبوقة في المؤسسة العسكرية التي شهدت عزل أو اقالة أو المتابعة القضائية لعدة ضباط سامين في مناصب جد حساسة.

- **تراجع مصداقية وأداء المجالس المنتخبة:** من المفترض على المجالس المنتخبة أنها تعتبر الأدوات الحقيقية للفعل السياسي الجواري والمعبرة عن الإرادة السياسية للمواطن.إلا أنها في الجزائر فتميزت بالهشاشة والفساد وأضحت الأصوات تُشترى بالمال.وبالتالي لم يعد يهمّ النواب المنتخبون مصلحة المواطن بقدر ما يهمهم مصالحهم

الشخصية فقط.ولم يعد ممكنا المراهنة على تلك المجالس، فعزف الناس عن العملية الانتخابية وصارت نسب المشاركة فيها ضعيفة وتراجعت بقوة. كما أن النظام الجزائري سعى الى تقزيم سلطة المنتخبين المحليين بإضعاف صلاحياتهم وتحويلها الى السلطة المركزية ، الولاة أو رؤساء الدوائر.

- الإغتراب السياسي للمواطن الجزائري: إن غياب المواطنة والانتقاص من حقوق المواطن أو الإعتداء عليها أو مصادرتها ،جعلت الكثير من المواطنين يعيشون في عزلة ولامبالاة ودخلوا في حالة من الاغتراب والمتمثل في الاغتراب السياسي الذي يحرم المواطنين والمجتمع من تفعيل أهم عملية للتغيير والإصلاح والمتمثلة في العملية الانتخابية بكل حرية وشفافية لاختيار الافضل والكفء.

إن المواطن الجزائري ،على غرار باقي شعوب الدول العربية، بات يشعر بالاغتراب واللاّمبالاة بشأن القضايا التي تُثار من حوله والمتمثلة في العزوف السياسي بمختلف مظاهره مثل (عدم الاقبال على الانخراط في الاحزاب ،عدم حضور الندوات السياسية،الامتناع عن التصويت في الانتخابات...) . كما أن المواطن بات يميل الى العزلة ويفقد الإحساس بالإنتماء وفقد الرغبة بالمشاركة في القضايا السياسية لإيمانه أن المخرجات ونتائج الانتخابات محسومة سلفا. و لقد تجلى هذا الإغتراب السياسي في العزوف الانتخابي،الإستقالة من الشأن السياسي، السخرية السياسية من الوضع القائم. (شليغم،2020،ص ص 205-206)

2.2.2. الأسباب الإقتصادية والإجتماعية:

عانت الجزائر كغيرها من الدول البترولية الريعية من الإنخفاض الكبير في أسعار البترول سنة 2014 مما فرض عليها مراجعة سياستها الإقتصادية لأجل تجاوز الأزمة والمحافظة على احتياطي الصرف من العملة الصعبة .فعمدت بذلك الى اتباع سياسة التقشف وتوقيف الكثير من المشاريع الكبرى التي كانت في طور الإنجاز،تحديد قائمة المواد المستوردة لوقف نزيف العملة الصعبة وتقليص وتجميد عمليات التوظيف في مختلف القطاعات باستثناء بعض القطاعات الحساسة كالتعليم مثلا.

هذا الوضع الاقتصادي المعقد أثَر كثيرا على المواطن الجزائري خاصة فئة الشباب. وصار يُنظر لحكومة أحمد أويحي على أنها السبب في تأزيم الأوضاع الإقتصادية وعجزها على تسيير المرحلة بحكمة واعتمادها على حلول مفبركة غير مجدية مثل:التمويل التقليدي وعدم التنويع الاقتصادي. ومن هنا فبين غلاء معيشي ، زيادة نسبة البطالة وارتفاع في نسبة الهجرة غير الشرعية(الحرقة) بالإضافة الى فرض سياسة التقشف المستمر على المواطنين، دفعت بهم للخروج يوم الجمعة 22 فيفري2019 مطالبين بالتغيير الجذري والحرية والعدالة الاجتماعية وتكوين دولة ديمقراطية بالمعنى الحقيقي.

لقد عمدت الانظمة العربية في غالبيتها من ضمنها الجزائر الى انتهاج اساليب قمعية من أجل تمرير مشاريعها ومحاولة اقناع النخب المثقفة خاصة بإيديولوجيتها. وللدلالة على مدة تسلُّط الدولة أن قبضتها امتدت الى تحديد أرزاق الناس ،حتى أصبحت المواجهة بين الدولة والموطنين مواجهة معيشية يومية متصلة وغير متكافئة.وظهرت طبقات اجتماعية جعلت المجتمع ينقسم الى قسمين،طبقة قليلة من الاثرياء وأغلبية فقيرة .وازدادت الهوة بين الطبقتين. (شليغم، ص 204)

3.2.2. الأسباب النفسية(الإحباط):

تعرض أكثر من جيل الى حالة انهيار نفسي وكبت جماعي من نظام سياسي لم يقدم للمواطن الجزائري متطلبات العيش الكريم،بل نشر الفساد والتسيب في جميع القطاعات ،الأمر الذي عطّل مصالح افراد المجتمع،وقبلها تعرض في سنوات التسعينات الارهاب والتطرف الذي خلف مئات الالاف من القتلى والمفقودين.هي محطات صعبة مر

بها الشعب الجزائري حيث غرست في نفسيته الاحباط واليأس فقدان الثقة من السلطة الحاكمة.

فالحراك الشعبي هو رد فعل من مجتمع تعرض للضغوط النفسية ،الإجتماعية والإقتصادية أحدثت شرخا في هوية أفراد المجتمع وبين الأجيال المختلفة.إلا أن الضغط أنتج حراكا شعبيا سلميا حضاريا حتى أكثر المتشائمين لم يكن يتوقع سلميته بسبب الضرر الذي تعرض له الشعب الجزائري عبر عقود من الزمن. فبالرغم من أن نفسية تضررت بسبب نظام فاسد لم يقم بدوره تجاه مواطنيه،إلا أن هذا الشعب عبر عن غضبه ورفضه للأوضاع المتردية بحراك سلمي ووعي جمعي لما سيحدث في حالة استخدام العنف في الحراك رغم محاولات اختراقه من بعض الأطراف . (مقدم وبن حوى ، ص100)

2.3.مميزات الحراك الشعبي ل 22فيفري2019 بالجزائر:

ان الحراك الجزائري كان بمثابة هبة شعبية كبيرة انبثق فيها كافة فئات وأطياف الشعب الجزائري . و انفرد بمجموعة من المميزات تتمثل فيمايلي:

- سلمية الحراك وغياب مظاهر العنف: هاته السلمية جعلته يستمر ويرفع مطالبه معطيا مثالا للجميع داخل وخارج الوطن عن وعي الشعب الجزائري بواقعه وبناء مستقبله للخروج من الازمة السياسية التي يمر بها رغم محاولات اختراقه من طرف بعض الفئات لإخراجه عن مساره وسلميته او عبر محاولات تشويه اهداف الحراك عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

فلقد اكتشف الجميع في الجزائري ذلك المواطن السلمي اللاعنيف بحيث ان تشكيلة الحراك ضمت أجيالا عديدة تشاركت المسيرات بكل سلمية وتحضر كرد فعل على فساد واستغلال النظام القائم لخيرات البلاد سوء استغلال وكمحاولة لتحرير مصائرها ومصائر ابنائها من مستقبل غامض التوجه. (بكيس ورزقي ،2020،ص ص113-114).-

كسر حاجز الخوف والتظاهر: حيث لم تشهد شوارع الجزائر العاصمة مظاهرات شعبية بهذا الحجم منذ سنوات بسبب النظام البوليسي الذي كان يقمع المتظاهرين وهذا مخالف لحق التظاهر وضرب الحريات.وهناك ثلاث اسباب رئيسية كسرت حاجز الخوف المتراكم منذ سنوات وتتمثل في أهمية القضية(رفض العهدة الخامسة)،دور مواقع التواصل الاجتماعي في ايصال المعلومة وتداولها بين المحتجين،بالإضافة الى حجم المتظاهرين الذي اعطى قوة دفع هائلة للحراك وانتشر في جميع الولايات الجزائرية.فالشعب الجزائري قد تحرر من حاجز الخوف بعد عشرية دموية خلال سنوات التسعينات وانتفض ضد الحقرة، الظلم،القهر و ترسيخ الظلم الاجتماعي . وتصالح بذلك مع تاريخه وأنه سوف لن يتراجع الى الوراء رغم مضايقات النظام الحاكم. Benderra et autres,2020,pp88-89))

- غياب النخبة في بداية الحراك: ان غياب نخبة تقود الحراك تشكل نقطة قوة ،على خلاف ما يدعو اليه البعض ،بوجوب تشكيل قيادة للحراك.فغياب قادة للحراك يسيرون الثورة الشعبية ضد النظام يجعل من الصعب اختراقه عن طريق الاستقطاب لخدمة اجندات اخرى غير تلك التي خرج الجزائريون من اجلها.يقودل الدكتور نور الدين بكيس:"عادة ما نجد في المجتمعات التي تنتشر فيها الحركات الاحتجاجية غياب قيادة وتنظيما يعبر عن اهدافها،بل تاتي احيانا بشكل عفوي يعبر عن رفض الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي القائم،ويعبر عن الرفض والرغبة في التغيير." (بكيس، 2018 ب ،ص67)

- التوظيف المكثف والذكي لوسائل التواصل الاجتماعي: كان لإعلان ترشح الرئيس بوتفليقة لعهدة خامسة في الانتخابات الرئاسية،وقع الصدمة في الجزائر.وهو ما خلق حالة غليان وغضب بين صفوف الشعب الجزائري،بحيث شهدت مواقع التواصل الاجتماعي تغطية للأحداث لأجل تعبئة الجماهير وأطلقت دعوات للتظاهر

على مواقع التواصل الاجتماعي عبر الهشتاغ :"حراك22 فيفري،لا للعهدة الخامسة". حراك بدأ افتراضيا على منصات التواصل الاجتماعي،ثم انتقل الى الى احتجاجات ميدانية رافضة.(شنوف،2019،دص) لقد رأينا كيف تم استعمال شبكات التواصل الاجتماعي لتأطير الحراك الشعبي بتحديد موعده ،ومختلف مراحل ومحطات تطوره ،أساليب الاحتجاج،ونوعية المطالب وآليات التعبير عنها.كما نلاحظ أنه أصبح ُيقاد في كثير من الأحيان من قبل جيل متعلم من الشباب يتمتع بمستوى ثقافي يسمح له بالتواصل الكبير مع كل الشرائح الاجتماعية. ."(بكيس،ب،ص68)

- مشاركة فئات المجتمع الجزائري المختلفة: ما ميَز الحراك الشعبي الجزائري هو المشاركة النوعية والواسعة لكل اطياف المجتمع الجزائري بمختلف الأعمار والأجناس والأطياف.كما برز دور المرأة كبيرا في هذا الحراك. فلقد اندمجت فيه مختلف فئات المجتمع الجزائري بمختلف انتماءاتهم وهو ما اعطاه بُعدا شعبيا وشكل نواة اجتماعية صلبة زادت في تدفقه وديمومته. (قوي، دص)

-اتحاد كل أطياف البلاد رغم اختلاف الانتماء السياسي والإيديولوجي: بحيث التحم غالبية ابناء الشعب الجزائري تحت راية وكلمة واحدة تتمثل في رفضهم العهدة الخامسة وهو ما منح الحراك زخما وقوة.بحيث تجاوزوا كل اشكال الانقسام والتعددية وكل انواع الاختلاف. (شنوف،دص)

-اعطاء الاولوية للمطلب السياسي على المطالب الأخرى: خاصة المطالب الاجتماعية والاقتصادية.لان المتتبع للاحتجاجات سيلاحظ التفاف جميع النقابات بمختلف مطالبها في الحراك الشعبي منددين بالعهدة الخامسة ووجوب اسقاطها متجاوزين مطالبهم الفئوية والجهوية .

اصبحت المطالب الاجتماعية تتقاطع مع المطالب السياسية بتفعيل آليات المسار الديمقراطي خلافا لما كان عليه الامر في السابق بحيث كان الاهتمام بالشأن الاقتصادي وتجاهل الشأن السياسي.ولكن الحراك الشعبي الجزائري اعطى الاولوية للشأن السياسي والحقوقي والمدني ووجوب تغيير النظام السياسي. (بكيس، ب ،ص67)

-الاستمرارية ورفع سقف المطالب: استمر الحراك الشعبي بنفس النهج الذي انطلق به حتى تحقق مطالبه وأهدافه.فلقد بدأ رافضا للعهدة الخامسة، ثم رفع سقف مطالبه الى اسقاط النظام برمته.وكانت النتيجة تراجع الرئيس بوتفليقة عن ترشحه وإنشاء حكومة انتقالية برئاسة نور الدين بدوي وتأجيل الانتخابات مع اطلاق ندوة وطنية جامعة ومستقلة تكون بمثابة هيئة تتمتع بكل السلطات اللازمة لإجراء حوارات مع الجميع والاستماع الى اقتراحاتهم ومطالبهم. (بكيس،أ،ص71)

– غياب التدخلات الاقليمية والدولية عن الحراك الشعبي: التزمت جل القوى الدولية والإقليمية الصمت حيال ما يحصل في الجزائر منذ بداية الحراك الشعبي . بل لقد سارعت هاته الدول في أكثر من مناسبة الى تأكيد عدم تدخلها في الشأن الداخلي الجزائري.ويرجع قرار تلك الدول بالتزام الحياد نظرا لعدم استخدام العنف من كلا الطرفين: الجماهير المحتجة و الأمن الجزائري ، ثم التمسك بالشرعية الدستورية وهو ما يحسب على المؤسسة العسكرية في الجزائر التي كانت مرافقة للحراك في كل مراحله تقريبا ورفضت الوقوع في الفراغ الدستوري تلبية لمطالب المحتجين المنادية بحل الحكومة و البرلمان وعدم تولي رئيس مجلس الامة عبد القادر بن صالح رئاسة الدولة مؤقتا حسب ما تنص عليه المادة 102 من الدستور .

(وحدة الدراسات السياسية ،2019،ص ص20-21)

ثانيا: تدابير بناء السلم الاجتماعي في الجزائر بعد حراك 22فيفري2019: لقد ورد في مخطط عمل الحكومة الجزائرية لسنة 2020 المؤرخ في 2020/02/16 والمتزامن مع احياء الذكرى السنوية الأولى للحراك الشعبي

ل22فيفري2019 أن الشعب الجزائري عبَر في هبَة تاريخية رائعة وسلمية على تطلّع قوي الى التغيير والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ودولة القانون.
وفور تزايد ضغط الحراك الشعبي ، عمد النظام الجزائري الى اتخاذ جملة من التدابير لتهدئة الأوضاع وبناء السلم الاجتماعي في عدة مجالات.ولقد اتُّخذت هاته التدابير في ظل حكومتين، الأولى حكومة تصريف الأعمال برئاسة نور الدين بدوي التي تم تعيينها بتاريخ21مارس2019 الى غاية 2019/12/27، والثانية هي حكومة عبد العزيز جراد التي تم تعيينها بتاريخ 2019/12/28 بعد الانتخابات الرئاسية ل2019/12/12 وفوز الرئيس عبد المجيد تبون. وبالتالي سوف نتطرق الى هاته التدابير فيما يلي:

1. تدابير سياسية:

ان هاته التدابير كثيرة ومتنوعة وتتمثل في مجموعة من القرارات والإجراءات المتخذة التالية:

1- تنصيب اللجنة الاستشارية لهيئة الوساطة والحوار الوطنية برئاسة كريم يونس تهدف للخروج من المأزق السياسي بالحوار مع مختلف الفواعل السياسية ونشطاء المجتمع المدني وممثلي الحراك الشعبي.
وكان من مقترحاتها: تعديل القانون العضوي للإنتخابات، انشاء السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ،تحديد موعد نهائي للانتخابات الرئاسية.

2-اسقاط العهدة الخامسة للرئيس بوتفليقة بتقديم استقالته بتاريخ02افريل2019. وسقط بموجب ذلك كل رموز الفساد من رؤساء حكومات سابقين ووزراء ومسؤولين حكوميين وولاة ورجال اعمال وقادة امنيين وعسكريين .

3-اجراء انتخابات رئاسية يوم12/12/ 2019 والتي اتسمت بنسبة مشاركة بلغت 39.9% أفرزت فوز المترشح الحر عبد المجيد تبون بنسبة 58.15%
وفي اول خطاب له بعد اعلان فوزه،أكد عزمه الحوار الجاد مع الحراك الشعبي وثمَن مطالبه.ثم قام بمجموعة من الإجراءات تمثَّلت في اطلاق سراح الكثير من السجناء على خلفية الإحتجاجات مع تعيين بعض وجوه الحراك في تشكيلة الحكومة الجديدة.

4-تشكيل لجنة لتعديل الدستور برئاسة لعرابة. ولقد عرضت مسودته على الرئيس والأحزاب ومختلف الجمعيات والمنظمات لقراءتها واقتراح تعديلات عليها .ولقد لقيت هاته المسودة انتقادات شديدة لأنها لم تكن في مستوى تطلعات الجماهير حسب رأي الملاحظين .

5-الالتزام بالشروع في تعديل القانون العضوي للانتخابات فور الانتهاء من اعداد الدستور الجديد. وتتعهد الحكومة بان يشمل مشروع مراجعة القانون العضوي للانتخابات مجموعة من التدابير الهادفة الى تشجيع بروز جيل جديد من المنتخبين أكفاء ونزهاء يحتل فيه الشباب والنساء مكانة مميزة لأجل المشاركة الفعالة في ادارة شؤون البلاد لاسيما عبر التمويل العمومي للحملات الانتخابية للشباب. .(مخطط الحكومة2020،ص08)

6- كما تم تدعيم الطاقم الحكومي بوزراء شباب وتكنوقراطيين واستحداث وزارات جديدة لها علاقة بالشباب.

7-اقامة الجمهورية الجديدة التي يصبوا اليها الجميع عبر ترسيخ الديمقراطية التشاركية وتفعيل طريقة جديدة من الحكامة مبنية على شفافية النشاط العمومي وأخلقة الحياة السياسية عبر محاربة الفساد والفاسدين مع تأسيس شراكة جديدة مع الفاعلين الاجتماعيين مبنية على التشاور والحوار.(مخطط الحكومة2020،ص04)

8-تكريس دولة القانون التي هي دعامة الجزائر التي تحمي حقوق وحريات المواطنين،من خلال مكافحة الاجراءات البيروقراطية عبر ترقية وتطوير الادارة الرقمية ووضع آليات تسمح للمجتمع المدني بالمشاركة في عمل السلطات العمومية.

9-تعزيز وتطوير حرية الصحافة ووسائل الاعلام التعددية والمستقلة. بحيث تم تـفعيل دور سلطة ضبط السمعي البصري.كما دأب رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون منذ تنصيبه على مخاطبة الشعب عبر الصحافة الوطنية بإطلاعهم على كل جديد والإجابة على انشغالاتهم.

10-عصرنة الدولة ومؤسساتها من خلال اعادة تنظيم الادارة المركزية والمحلية وتحسين أداء المرافق العمومية عبر الرقمنة وترشيد الوسائل وتأهيل وتكوين المورد البشري خصوصا.وكان من بين القرارات المتخذة في هذا الشأن ترقية الولايات المنتدبة الى ولايات بكامل الصلاحيات بموجب القانون رقم19-12 المؤرخ في 2019/12/11. إلا أنه ولغاية كتابة هاته الأسطر لم يتم الشروع في خطوات عملية جادة بخصوص اعادة ترقيم هاته الولايات الجديدة وكذلك منحها الاستقلالية كولايات بكامل الصلاحيات لها مديريات تنفيذية خاصة بها . بل لازالت تتبع اداريا ومرتبطة بولاياتها الأم السابقة.

11-التزام الحكومة بالتكفل بجميع انشغالات المواطنين وتوفير جميع الشروط المناسبة لمشاركتهم الكاملة والفعالة في تنمية البلاد.

12-اصلاح المنظومة التشريعية لتنظيم الانتخابات عبر تنصيب السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات برئاسة محمد شرفي بموجب القانون العضوي رقم19-07 المؤرخ في 2019/09/14 .والتي تهدف الى ترسيخ مبادئ حياد وانسحاب الادارة نهائيا من عملية تنظيم الانتخابات لأجل ضمان قانونية وشفافية ومصداقية العمليات الانتخابية من الآن فصاعدا.

13-الممارسة الكاملة للحقوق والحريات من خلال: حرية الاجتماع والتظاهر السلمي، اقامة مجتمع مدني حر ومسؤول، تعزيز الحوار والتشاور، ترقية المراة وتحقيق استقلاليتها،وضع مخطط وطني خماسي لترقية الشباب(2020-2024)سيتم من خلاله اشراك الشباب في مسار تنمية البلاد. (مخطط الحكومة 2020،ص ص 12-13)

14-ترسيخ مكونات الهوية والذاكرة الوطنيتين وترقيتها وحمايتها عبر:

- تعزيز اللغة العربية والأمازيغية وترقيتهما.

- صون الذاكرة الوطنية: من خلال التكفل الامثل بفئة المجاهدين وذوي الحقوق ،وكذلك تسوية الملفات المتعلقة بمفقودي حرب التحرير الوطني واسترجاع الارشيف الوطني الذي سلب خلال الحقبة الاستعمارية. وخير مثال على ذلك استرجاع رفات جماجم 22 شهيدا من شهداء المقاومة الشعبية لثورة الزعاطشة وإعادة دفنهم بمقبرة العالية بمناسبة احتفالات عيد الاستقلال في الخامس جويلية 2020. (مخطط الحكومة2020، ص ص16-17)

2. تدابير اقتصادية واجتماعية:

لقد قامت حكومة تصريف الاعمال برئاسة نور الدين بدوي باتخاذ جملة من القرارات سنة2019 تمثلت فيما يلي: (غازي،2019،دص)

1- صدور قرار بترسيم موظفي الادماج المهني وعقود ما قبل التشغيل في مناصب دائمة على مدار ثلاث سنوات ابتداء من 2019 الى غاية2021 بموجب المرسوم التنفيذي رقم336/19 المؤرخ في2019/12/08.

2- الرفع من منحة التضامن المدرسي الموجهة لفئة التلاميذ المعوزين البالغين 03 ملايين تلميذ من 3000 دج الى 5000دج.

3-الرفع من منحة التمدرس للتلاميذ المتمدرسين من ابناء الموظفين والذين يبلغون 09 ملايين تلميذ من400دج الى 3000دج.

4-زيادة التغطية الصحية على مستوى الجنوب الكبير و الهضاب العليا برفع التجميد عن المشاريع الصحية وإقرار زيادات لفائدة الاطباء المقيمين والمختصين وتحفيزات وتسهيلات للمستثمرين.
5- السماح للنساء الحوامل بالعلاج مجانا في العيادات الخاصة عبر ولايات الجنوب والهضاب .
6-فيما يخص قطاع التعليم العالي،ترقية استعمال اللغة الانجليزية في قطاع البحث العلمي وإسقاط اللغة الفرنسية من الجامعات.
7- صب الاعانة المالية في الحسابات البريدية الجارية للعائلات المحتاجة بدل الاعانة العينية(قفة رمضان) الخاصة بالعملية التضامنية لشهر رمضان المبارك لسنة 2019 .كما تم رفع هاته المنحة الى 10000دج سنة 2020.
8- اطلاق الصيغة السكنية المسماة"السكن الترقوي المدعم" استجابة لضغوط اجتماعية كبيرة في هذا الملف.
9- اعطاء الضوء الاخضر للبنوك لمنح قروض مصغرة من دون فوائد موجهة لشراء المواد الاولية للعائلات في الولايات الجنوبية تصل الى250000دج.
10- رفع التجميد عن مشاريع اونساج في ولايات الجنوب.
11-اعطاء تعليمات من طرح الحكومة لتمكين كل المواطنين المعنيين بتسوية الوضعية القانونية لسكناتهم من الحصول على عقود ملكية في أجل لايتعدى ستة اشهر.
12- بعث مشاريع المدن الجديدة والتعجيل بتجسيد التجزئات الاجتماعية بالجنوب والهضاب العليا لفائدة اكثر من 362000 مستفيد وإقرار مساعدات مالية لهم.
13-في اطار تثمين الاملاك العمومية،تم وضع9000 محل غير مستغل منجز في اطار مختلف البرامج السكنية لفائدة الشباب حاملي المشاريع بصفة خاصة.
14- منح تسيير المرافق العمومية الجوارية لفائدة الشباب الحامل للأفكار او مجموعة من الشباب خريجي الجامعات والمعاهد مثل:دور الحضانة،المكتبات البلدية،المسابح الجوارية،الاسواق الجوارية والبلدية.
15-اعفاء المؤسسات الشبانية واستثمارات الشباب الحامل للمشاريع من الضرائب والرسوم المختلفة واقرار تحفيزات لهم .
16- تثمين منح الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة وتحسين ظروف إدماجهم المهني والإجتماعي ومنحهم نفس فرص التكوين والتمدرس والتعليم ابتداء من الدخول الإجتماعي 2020/2019 وذلك بتثمين نسبة 150% للمنحة الشهرية للأشخاص المعاقين ورفعها من4000دج الى10000دج ابتداء من 01اكتوبر2019. كما تم اقرار مجانية النقل الجوي للمعاقين والتي سيتكفل بها صندوق الضمان الوطني،وكذا الرفع من الحد الادنى لعروض العمل المفروض على اصحاب المؤسسات والإدارات المخصص للأشخاص المعاقين الى03%.
وبمجئ حكومة عبد العزيز جراد ركزت في مخطط الحكومة 2020 على مجموعة من المحاور واتخذت بعض القرارات وهي كالآتي:
1-الاهتمام بالبعد الاقتصادي من خلال استحداث عدد من الوزارات المنتدبة في عدد من القطاعات مثل: انشاء وزارة للصناعات الصيدلانية، وزارة منتدبة للبيئة الصحراوية ووزارة للحاضنات.
2-استحداث مناصب الشغل ومحاربة البطالة عبر انشاء المؤسسات الصغيرة والحاضنات والمؤسسات الناشئة في المجال الرقمي.
3- فتح باب الاستثمار أمام الشباب لإنشاء مؤسسات اقتصادية مصغرة لأجل الاستثمار في المعادن كالذهب مثلا.
4- تدعيم القدرة الشرائية للمواطنين عبر محاربة المضاربة في اسعار المواد الاستهلاكية من خلال الزيارات الميدانية التي يقوم بها وزير التجارة كمال رزيق للأسواق ومعاقبة المخالفين من التجار المضاربين.والتعليمات الصارمة التي يصدرها لمديريات التجارة عبر الولايات لمكافحة القمع والغش.

5- الغاء الضريبة على الدخل IRG لفائدة العمال والموظفين ضعيفي الدخل.
6-الاعتماد على سياسة صناعية متجددة مع عصرنة الفلاحة وإقامة اقتصاد حقيقي للمعرفة.
07- اصدار مرسوم رئاسي باعفاء الشباب البالغين 30 سنة من التزامات الخدمة الوطنية.
08-اعادة بعث الحياة الثقافية والرياضية وتعميمها على جميع الفئات لأجل دعم الممارسة الرياضية للشباب في الوسط المدرسي والجامعي.

3. تدابير قانونية(مجال العدالة):
1-محاربة الفساد عبر القيام بحملات اعتقال واسعة في صفوف رموز الفساد من النظام البوتفليقي من رؤساء حكومات،وزراء،رجال أعمال،كبار المسؤولين ،ولاة،قيادات أمنية وعسكرية...وتقديمهم للمحاكمات سواء أمام المحاكم المدنية أو العسكرية.ففي سبتمبر2019،تم توقيف مابين مائتي وثلاثمائة من كبار المسئولين على المستوى الوطني والمحلي.بحيث كان ضمن الموقوفين وزيرين أولين سابقين هما أحمد أويحي وعبد الملك سلال واثنا عشر رجل أعمال.كما تم استصدار مذكرات توقيف دولية في حق الوزيرين السابقين: شكيب خليل وزير الطاقة وعبد السلام بوشوارب وزير الصناعة(Benderra et autres, pp192-193) .
2-أخلقة الحياة العامة عبر ادراج مكافحة الفساد بجميع اشكاله من صميم عملية اصلاح مصالح الدولة لأجل ضمان نزاهة واستقامة وموضوعية الأشخاص الذين يمارسون أعلى المسؤوليات في أعلى هرم السلطة العمومية لكسب واسترجاع ثقة المواطنين.
3-عزم الحكومة خوض معركة ضد الفساد والمحاباة والمحسوبية من خلال:
- تعزيز استقلالية القضاء وأخلقة العمل القضائي ومراجعة القانون الاساسي للقضاء والقانون الذي يحكم المجلس الأعلى للقضاء وكذا ميثاق اخلاقيات مهنة القاضي.
- تحسين نوعية الحكم القضائي ،تيسير التقاضي ،تحسين أداء النظام العقابي عبر مراجعة قانون تنظيم السجون،ضمان امن الاشخاص والممتلكات.
- مراجعة الاحكام القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد عبر تحسين فعالية اجراءات مصادرة وإدارة الاصول الخاضعة للرقابة القضائية عبر انشاء وكالة وطنية مكرسة لهذا الغرض.
- اعادة تكييف مفهوم المعاملة في بعض قضايا الفساد التي يتورط فيها اشخاص اعتباريون لأجل الاسترجاع السريع للأملاك المنهوبة.
- وضع احكام تشريعية لحماية الاشخاص المبلغين عن الفساد.
- رفع العقوبات المالية المفروضة على الاشخاص الاعتباريين في جرائم الفساد نجعلهم اكثر ردعا.
- تشديد الاحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمكافحة تبييض الاموال.
- وضع قواعد جديدة تضمن شفافية تمويل الحملات الانتخابية والاحزاب السياسية التي ستكون حساباتها محل نشر رسمي.
4-استحداث مصلحة الضبطية القضائية لأمن الجيش بموجب مرسوم رئاسي رقم 19-179 المؤرخ في2019/06/18 لضمان قضاء عسكري يلتزم بشروط التقاضي.

الخاتمة:

ارتبط الحراك الشعبي في الجزائر بجملة من التحولات السوسيو-اقتصادية التي عايشها الشعب الجزائري منذ الاستقلال.فلقد جاءت هاته الهبَة الشعبية كرد فعل على الاوضاع المتردية وانتشار الفساد وسيطرة اقلية حاكمة من المسؤولين و ارباب المال على مدَخرات البلاد وترك المواطنين يتخبطون في البطالة ،غلاء المعيشة، الجوع، ضعف الخدمات والتهميش...الأمر الذي أدَى بالعديد من الجزائريين الى الهجرة غير الشرعية (الحرقة) بحثا عن حياة كريمة وراء البحار.إلا أن القطرة التي افاضت الكأس وجعلت الشعب يثور ويخرج للشارع في مسيرات مليونية سلمية مطالبين بتغيير جذري للنظام الحاكم هي ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الى عهدة رئاسية خامسة.

ومحاولة منه لامتصاص غضب الشارع وتهدئة الاوضاع،سعى النظام الجزائري الى اتخاذ مجموعة من التدابير لبناء السلم الاجتماعي في المجالات السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية والقانونية(قطاع العدالة).وكانت هاته التدابير شاملة لمختلف جوانب الحياة اليومية للمواطن و تلبي حاجياته على وجه العموم.
إلا أنه ومن خلال ما سبق ذكره توصلنا الى النتائج التالية:
- نجاح النظام الجزائري في اعادة بناء السلم الاجتماعي منوط بمدى صدق نواياه تجاه مطالب الحراك والمتمثلة في ابعاد الوجوه القديمة للنظام من المشهد السياسي ،اجراء تعديل دستوري حقيقي يأخذ بعين الاعتبار مطالب الجزائريين يكون في مستوى تطلعاتهم،الاسراع في اعادة صياغة القانون العضوي للانتخابات ووضع حجر الاساس لجمهورية ثانية تكون مدنية بعيدة ومستقلة عن أية وصاية داخلية أو خارجية. فالمحتجون لا يركزون فقط على المطالب الاجتماعية بل تجاوزوها الى المطالب السياسية والتي أهمها أن تغيير النظام الحاكم أضحى مفروضا وواقعا.
- بناء السلم الاجتماعي مرتبط بمدى جدَية النظام الجزائري في محاربة الفساد والمفسدين واسترجاع الأموال المنهوبة والمهربة.وبناء عليه ينبغي اعادة تشكيل هيئة مكافحة الفساد والديوان الوطني لمكافحة الفساد والغش.
- إن التدابير المتخذة لبناء السلم الإجتماعي اصطدمت بظروف اقتصادية صعبة .فحكومة تصريف الأعمال برئاسة نور الدين بدوي قوبلت برفض شعبي وحصار على تحرُكات وزرائها وجاءت في أوج الحراك الشعبي وحاولت لعب دور رجل الاطفاء بجملة من القرارات الجريئة ممكن أن نسميها ب"الشعبوية"التي اتخذتها دون مراعاة للوضعية المالية والإقتصادية التي تمرَ بها البلاد .
كما أن القرارات الواردة في مخطط الحكومة 2020 برئاسة عبد العزيز جراد جريئة وطموحة وترقى الى تطلعات المواطنين إلا أنها اصطدمت بأزمة مالية سببها انخفاض أسعار النفط وكذلك أزمة وبائية عالمية تمثلت في وباء كورونا(كوفيد19).وهو ما استنزف طاقتها وطاقة الخزينة العمومية وحوَل تركيزها عن العديد من المشاريع التنموية التي كان من الممكن أن تعود بالنفع على المواطنين .
- إن خروج الشعب الجزائري في حركات احتجاجية جاء نتيجة تراكمات لعقود من الكبت والأزمات،فليس من الهين نسيان كل ذلك .لأن حبل الثقة بين الشعب والسلطة قد انقطع ومن الصعب اعادة ربطه مرة اخرى.ففقدان الثقة يقف حجر عثرة في وجه أي محاولة من طرف النظام الجزائري لامتصاص غضب المتظاهرين والتصالح معهم من جديد وإعادة بناء السلم الاجتماعي.
إن الايام وحدها كفيلة للحكم على مدى صدق النظام الجزائري وجدِّيته في الوفاء بالتزاماته بالوعود التي قطعها على نفسه .فالحراك الشعبي السلمي أبان عن وعي وروح وطنية قوية لدى المواطن الجزائري.
كما أن التدابير التي اعتمدها النظام الجزائري في سبيل اعادة بناء السلم الاجتماعي لازالت غير كافية ما لم يثبت حسن نيته من خلال الإسراع في إخراج النسخة النهائية من الدستور الجديد للشعب للوقوف على مدى استجابتها

لمطالب الحراكيين،بالإضافة الى تعديل القانون العضوي للانتخابات ،استقلالية قطاع العدالة ،حل مختلف المجالس وإعادة اجراء انتخابات تشريعية ومحلية.
كما ان على النظام الجزائري مواجهة المشكلات الجديدة التي طرأت على الساحة والمتمثلة في أزمة نقص السيولة النقدية في مراكز البريد ، انقطاع المياه ، ضعف تدفق الانترنت.
كل ذلك بمثابة قنابل موقوتة على الرئيس الجزائري المنتخب ايجاد الحل لإيقاف فتيلها كي لا تنفجر الأوضاع مرة أخرى.

أولا– توثيق الكتب

- بكيس،نور الدين،(2020 أ)،الحراك الشعبي الجزائري،دار النشر الجامعي الجديد،الجزائر.
- بكيس،نور الدين،(2018 ب)، الحركات الاحتجاجية في الجزائر من المواجهة الى الاحتواء،الجزائر،دار النشر الجامعي الجديد.
-بكيس ،نور الدين ورزقي،نوال،(2020)،صناعة الغضب والعدوانية في الجزائر،الجزائر،دار النشر الجامعي الجديد
- شبلي ،مختار،(2018)،محاضرات في الأمن والمجتمع، الجزائر،دار هومة.
- شليغم ،غنية،(2020)،اشكالية الانتماء والولاء بين تسلط النخب ولامبالاة المواطن في الدول العربية،ضمن(الحركات الاجتماعية وسياق التحول في منظومة الولاء والانتماء في المنطقة العربية،تحرير بلخيرة محمد،الجزائر،دار النشر الجامعي الجديد.
- الصفار،حسن،(2002)، السلم الاجتماعي مقوماته وحمايته،لبنان،دار الساقي.
- Benderra,Omar et autres,(2020),Hirak en Algérie,France, La Fabrique éditions

ثانيا – الوثائق الرسمية:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مخطط الحكومة2020 ،الجزائر.

ثالثا – توثيق الدوريات والملتقيات:

- بوعرفةعبدالقادر،(2019)،الحراك الشعب بالجزائر:الدوافع والعوائق،مجلة العلوم الاجتماعية جامعة وهران،العدد7،ص ص11- 24 .
- السبيطلي،محمد،(2019)،حراك الجزائر:أزمة النظام بين الاصلاح او القطيعة ،مركز دراسات الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية،ص ص1- 29،نشر في شهر مارس2019 على الرابط: https://kfcris.com،تاريخ التصفح في2020/04/15 على الساعة20.42.
- قوي بوحنية،(2019)،الحراك السياسي في الجزائر،مركز الجزيرة للدراسات،د ص،نشر يوم 2019/08/07 ،نشر يوم2019/08/07على الرابط:https://www.studies.aljazeera.net ،تاريخ التصفح في2020/04/14 على الساعة22.05.
- القيسي،محمد،(2017)،السلم المجتمعي،المقومات وآليات الحماية،مركز نون للدراسات الاستراتيجية،ص ص1-12.
- مقدم،احلام صارة وبن حوى مصطفى،(2019)،22فبراير...الحراك الشعبي في الجزائر،مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل،العدد06،ص ص95- 108.
- المومني،محمد سليمان،(2018)،السلم الاجتماعي:دراسة تأصيلية، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الشرعية والقانونية،العدد01،ص ص119-122.
- قرن،محمد اسلام،(2020)،التحول السياسي في الجزائر من مأزق النظام الى مأزق الحراك،منتدى السياسات العربية، ص ص01-08 ،نشر يوم 2020/02/14 على الرابط https://www.alsiasat.com ،تاريخ التصفح في2020/04/14 على الساعة20.16.

- وحدة الدراسات السياسية،(2020)،الجزائر2019 : من الحراك الى الانتخابات،المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات،ص ص 01-35 ، نشر في شهر فبراير2020 على الرابط:https://www.arabicpost.net ،تاريخ التصفح 2020/04/15 على الساعة 22.09.

رابعا– توثيق المواقع الالكترونية

- شنوف،صهيب،10 أمور تميز بها حراك الجزائر عن باقي الشعوب العربية، نشر يوم2019/03/13، على الرابط:https://www.arabicpost.net،تاريخ التصفح 2019/12/06 على الساعة 16.30.

-غازي مريم،حكومة بدوي حصيلة سلبية،قرارات شعبوية وتجاوز للصلاحيات،يومية الرائد، نشر يوم2019/12/30، على الرابط :https://www.elraaed.com ،تاريخ التصفح 2020/03/25 على الساعة 21.16.